

قام محامي مؤسسة الضمير بأربع زيارات لقسم الأشبال في سجن تلموند في الفترة بين 2003/02/16 و 2004/10/20، التالي يوضح أبرز ما جاء في الزيارات:

يبدو أن الحديث عن الأشبال ليس مجرد، تسجيل لظروف زيارة عادية، ولا لأسئلة تقليدية قد تطرح في كل سجن بنفس الصورة، ولكم وجود أطفال في الأسر يطرح الكثير من التساؤلات، خاصة للذين على تماس مباشر مع الأشبال، ولتوضيح ما نقصد، نسجل هنا تعليق محامي الضمير م.ح أثناء زيارته للأشبال في سجن تلموند بتاريخ 2003/9/24:

وصلت إلى المعتقل في الحادية عشر والنصف، الساعة، والآن 13.35، السجان ذهب لإحضار معتقل. لم ادخل مباشرة لوجود حالة طوارئ حسب أقوال السجان وبعدها بدأ العد. ومن احد السجانين عرفت أن مدير مصلحة السجون كان في زيارة للسجن، ولهذا كانت حالة الطوارئ مغلنة والله أعلم!!

الزيارة تتم بوجود قضبان حديد تفصل بين المعتقل والمحامي وهذا يسبب أذى كبير للعيون حيث لا يستطيع الإنسان النظر طويلا عبر الفتحات الموجودة، وهي فتحات بالشكل المبين أي + بطول حوالي 3سم وبعرض 2سم تقريبا، هذا بالإضافة إلى أن الكرسي مصنوع من الباطون والإنسان لا يستطيع الجلوس على الكرسي لمدة طويلة، ما يسبب عدم راحة في الجلوس، يذكر أن غرفة اللقاء غير معدة لاستقبال المحامي وإنما لزيارة الأهل وتنعدم فيها أية إمكانية للحفاظ على السرية بين المعتقل والمحامي أو أي وسيلة راحة أخرى تساعد المحامي على اداء عمله. قبل الدخول إلى غرفة السجن أي الغرفة المعدة للزيارة يجب المرور بتفتيش دقيق غير آلة الكشف عن المعادن والهدف من تعقيد وتصعيب هذه الإجراءات منع زيارة المعتقلين أو على الأقل التقليل من عدد الزيارات للمعتقل، كل هذا يضر بالمعتقل ومناقض للقانون الدولي ولهذا يصبح التمثيل القانوني للمعتقل ناقص وغير جيد لأنه لا يتسنى للمحامي الجلوس مع المعتقل وزيارته كلما كانت هناك حاجة. والكثير من المحامين يلتقون بالمعتقلين فقط في المحكمة ولا يتسنى لهم التكلم معهم بحرية في قاعة المحكمة وذلك لوجود عدد آخر من المعتقلين ووجود الحراسة وأيضا وجود القاضي العسكري. وعليه فإن التمثيل القانوني يصبح فقط شكلا ظاهريا، وليس تمثيل حقيقي. غالبية المعتقلين يحاكمون ويحكمون وهم لا يعرفون بشكل عام الأدلة المقدمة ضدهم في المحكمة. ان المعتقلين يبكون طوال فترة المحكمة " مثل الأطرش بالزفة". الواضح أن الهدف من تصعيب الزيارة على المحامي هو دفعه والمعتقل للإجراء صفقة مع النيابة وغياب إمكانية مناقشة الأدلة مع المعتقل واخذ رأيه حول الأدلة.

في البداية عندما كنت اسمع ان المعتقلين قد حكموا ولا يعرفون بالضبط ماهية التهم الموجهة لهم، كنت ارفض التصديق ولكن الآن اعرف بأن ما يقولونه هو الصحيح وان هناك الكثيرين ممن انهوا محاكمتهم لا يعرفون تفاصيل الملف المقدم ضدهم. وقد لا أبالغ إذا قلت ان المحاكم العسكرية أصبحت إلى حد كبير تشبه محاكم المعتقلين الإداريين.

اكتب هذا لأن الزيارة لم تبدأ بشكل فعلي وحتى الآن لم يحضر أمامي أي معتقل مع ان الساعة الآن هي 14.10 ظهراً.

حتى الآن لم أتطرق إلى معايير المحاكمة العادلة كما يطرحها القانون لكن بنظري ان احد هذه المعايير للمحاكمة العادلة ليس بالتأكد عرقلة عمل المحامي وعدم تمكينه من اداء عمله عن طريق وضع العراقيل المصطنعة حيث نشعر ان السجانين هم جزء من النيابة العسكرية ويحاولون عرقلة عمل المحامي بكل الوسائل المتاحة لهم. وأنصور ان ما يجري مع المعتقلين من عدم إمكانية لقاء المحامي هو سياسة متبعة

ومعمول بها حسب رغبة أيدي "خفية" حتى لا تجرى لهؤلاء المعتقلين محاكمات عادلة يأخذ المعتقل ومحاميه دوراً فعالاً فيها.

إجراءات السجن كما هو مبين أعلاه تجري بعد انتهاء التحقيق مع المعتقل وبعد ان يكون قد قدمت ضده لائحة اتهام أي بعد ان تكون النيابة قد صقلت الأدلة التي سوف تقدمها في المحكمة.

وإذا تكلمنا عن فترة التحقيق التي قد تستمر لغاية 90 يوم أو اقل من هذا وعدم تمكين المحامي من لقاء موكله، وأحيانا كثيرة محاولة إخفاء المعتقل عن أعين المحامي إما بواسطة إصدار أمر منع لقاء محامي أو بواسطة عدم الكشف عن مكانه لمدة طويلة يدل على ان إحدى أسس معايير المحاكمة العادلة ولعله أهم أساس للمحاكمة العادلة قد خرق من قبل سلطة الاحتلال، وهذا قد يقود إلى الاستنتاج ان الإجراءات وسير المحاكمة هي شكلية وليست أكثر من شكلية والمهم في هذه السياسة وضع أكبر عدد من المعتقلين وراء القضبان إما عن طرق إجراء محاكمة وتقديم لائحة اتهام ضدهم. أو عن طريق إصدار أمر اعتقال إداري في غياب أدلة كافية.

الساعة الآن 14.20 ، وقد احضر أول معتقل مقيد بالأيدي والأرجل وسوف تفك القيود من يديه.

أما حول ظروف المعتقل، يمكن تسجيل التالي:

الظروف المعيشية: يحوي القسم حوالي 81 معتقل موجودون في قسم رقم 7 ومعظمهم محكومون، ويوجد بالقسم 27 غرفة، وكل غرفة تتسع لأسيرين ولكن يوجد بها ثلاث، حجم الزنزانة صغير، 3×2.50 متر مربع، ولا يستطيع المعتقلين المشي في الغرفة وهناك دائما معتقل ينام على الأرض ويستخدم فرشاة سمكها لا يتعدى 5-7سم وفي أحيان كثيرة يكون وضع الفرشة مزرري، وذلك يحاول المعتقلون التحايل على الوضع من خلال تقاسم الأدوار في النوم على الأرض كما يضطروا لتقاسم البطانيات، حيث يوجد نقص دائم في عددها، وإدارة السجن توقفت منذ فترة طويلة عن تزويد المعتقلين بالبطانيات حتى للمعتقلين الجدد، أيضا ينطبق الحال على الوسائد حيث يقوم المعتقلون بصناعتها من ملابسهم الشخصية.

وضع الغرف الصحي سيء، هناك صراصير ولا يتلقون مواد تنظيف للغرف، وهي تدلف في الشتاء، وبعض الغرف المجاري فيها غير صالحة. والشمس لا تدخلها بتاتا، والحمام والمرحاض في نفس الغرفة. ولها شبك واحد ومتوسط الحجم، خلفه يوجد صاج حديد، لهذا الضوء والتهوية قليلة جدا.

يوجد حمام بكل غرفة و خزانه حيط خشب وخزانه حديد صغيرة، الحمام مفصول عن الغرفة فقط بستارة بلاستيك وكذلك المرحاض، ما يعني انتهاك للخصوصية، وتلويث لجو الغرفة الملوث أصلا، بسبب قلة التهوية والظلمة.

بقي أن نشير بأن هناك معتقلين بعمر 14 سنة منهم: محمد مصطفى / العيسوي، هايل مصطفى / العيسوية.

مياه: لا يوجد مياه ساخنة دائما، حيث تنقطع أحيانا لفترات.

فورة: الفورة لمدة ساعة ونصف في اليوم ولكن لا يتم التعامل بذلك كل يوم، حيث يحصل المعتقلون على الفورة حسب مزاجية الإدارة باستثناء يومي الجمعة والسبت، يخرج المعتقلون لمدة ساعة صباحاً وأخرى بعد الظهر. ويتم فصل الأشبال لمجموعتي فورة، وذلك لتقليل احتكاك المعتقلين ببعضهم أكثر ما يمكن. أخيرا تمنع الإدارة زيارات الغرف.

زيارات الأهل: غرفة الزيارة تستخدم لزيارة الأهل وكذلك المحامي، و هي غرفة فيها 12 شبك للزيارة، ومن جهة المعتقلين يوجد كرسي خشبي أمام كل شبك من جانب الأهل يوجد مقعد طويل من الإسمنت بعرض 25 سنتم تقريبا و أمام الشباك يوجد من كل جهة حافة من الإسمنت بعرض نصف متر، ويوجد مكيف في الغرفة. تعد زيارات الأهل للأشبال متعثرة كحال باقي السجون، حيث يمنع أهالي من منطقة الضفة الغربية من الزيارة بحجج المنع الأمني، ويقضي المعتقلون فترات طويلة جدا دون زيارة كحال المعتقل سامر حنني من بيت فوريك- نابلس، وقد يحالف البعض الزيارة من قبل قريب، تصادف أن يحمل هوية مقدسية، كحال ربحي محمود السدر، حيث تزوره جدته من منطقة القدس. أما أبني عودة لا يزوره أهله فقط أخيه الصغير عددي يستطيع زيارته، الأهل "الأب والأم" ممنوعون من الزيارة لأنهم معتقلين سابقين، مع العلم أن له أخ معتقل في عسقلان يذهبون لزيارته وقد قدم طلبات كثيرة ولم يتلقى جواب حتى الآن. هذا ويمنع المعتقلون من الاتصال بذويهم عبر الهاتف

ويتعرض الأهل لتفتيش قاس ومذل قبل الدخول للزيارة، يصل التفتيش العار، ولا يسمح بإدخال الملابس إلا عن طريق الأهل في الزيارة، ولكن هذه تخضع أيضا لشروط ومزاجية السجان، مثلا بنطلون الجينز ممنوع فقط ألبسة رياضية، وأحذية رياضية فقط كل 6 شهور مرة. كذلك يمنع المعتقلون من إدخال الزيت والبابونج والليمون وعدة أشياء أخرى بالرغم من عدم وجود ممانعة رسمية.

طعام: تنص القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، مبدأ 20. قسم (1)، على ضرورة توفير الإدارة لكل سجين، في الساعات المعتادة، وجبة طعام ذات قيمة غذائية كافية للحفاظ على صحته وقواه، جيدة النوعية وحسنة الإعداد والتقديم. ولكن في انتهاك واضح وصارخ، تقدم إدارة المعتقل وجبتي طعام يوميا، الأولى الساعة 12:00 ظهرا، والثانية عند العصر، فالسجين يجب أن تقدم له ثلاث وجبات، وبالتالي هذا الانتهاك يشكل خطر حقيقي على صحة ونمو هؤلاء الأطفال في السجن، أما إعداد الطعام فيقوم به السجناء الجنائيين - يمنع المعتقلون الأشبال من تحضير الطعام بأنفسهم- وهو سيء الإعداد والنوعية، حيث تقدم الوجبة الأولى، وتكون عادة من الأرز أو حمص أو كسكس، يحضرون لهم حبة فاكهة لكل معتقل يوميا، بعض الأحيان يحضرون شنينتسل أو لحمة، ودجاج فقط مرة بالأسبوع. يوم السبت يحضرون لهم قطعة كعك وشوكو، ولا توجد خضروات إلى مرة بالأسبوع، والأكل لا يكفي للجميع مثلا احضروا علبه مربى للقسم وقطعة جبنة صفراء لكل شاب (عشاء) وهذا لا يكفي. لذلك يضطر المعتقلون الشراء من الكانتينا معلبات وغيره. هذا ويستخدم المعتقلون الأواني والأدوات البلاستيكية للأكل، ويوجد بلاطات كهربائية لتسخين الطعام ويتناولون الطعام في الغرف، ولا يسمح لهم الخروج لغرفة الطعام الجماعية.

كانتين: بسبب سوء الطعام المقدم وكميته القليلة، يضطر المعتقلون للاعتماد على الكانتينا وشراء المعلبات كمصدر بديل للطعام المقدم، وأحيانا يصل الاعتماد على الكانتينا بنسبة 90%. وفي مواجهة الظروف الصعبة التي يمر بها الأشبال، اتحدت التنظيمات ضمن صندوق موحد، والكانتين أصبح مشترك للجميع ويتم الشراء مرتين شهريا. واهم ما يضطر لمعتقلون شراءه من الكانتين المواد الصحية والتنظيف المفترض ان تقدمها الادارة، والتي امتنعت عن ذلك بالفترة الاخيرة.

عقوبات: يمنع المعتقلين من تعليق الملابس على الشباك أو في الغرفة، وإذا حدث وعلق احد المعتقلين تعاقب الغرفة بدفع 200 شيكل وتخصم من الكانتين.

أحيانا تقوم الإدارة بفرض غرامات مالية على الغرف ويتم خصمها من الكانتين العام، قبل يومين فرضت غرامة على غرفة 14 وغرفة أخرى بمبلغ 600 شيكل، لأن المعتقلين قد صنعوا وسائد للنوم، يذكر ان في جميع الأقسام لا يوجد وسائد للنوم، وإدارة السجن تعطيهم فقط فرشاة وجرامات للنوم. وقد صادرت الإدارة المخدرات من هذه الغرف..

سامر حنني يذكر أن هناك شاب اسمه أبو الوليد من جنين عوقب لأنه أدى خطبة يوم الجمعة في الصلاة ووضعوه في الزنزانة منذ 10 أيام وإلى الآن لا يزال في الزنزانة. فراس جدعه من قرية زيتا، لم يقف على العدد ولهذا عزل لمدة 7 أيام على الزنازين و250 شيكل مخالفة من كنتين السجن.

ذكر الأسير فادي خماش (17 عاما) أن هناك سجان في شهر 3-4 يدعي قاسم قبلان يعتدي بالضرب والإهانات اليومية على المعتقلين و في يوم 30-03-2004 قام قسم منهم بضربه وذلك بعد أن تحرش بهم و شتمهم وعندها قامت الإدارة بالاعتداء على جميع المعتقلين بدون استثناء وقامت بمعاقتهم بسحب حاجياتهم الشخصية منهم وقلصت لهم الفورة إلى نصف ساعة، و بعدها أمرت بعزل المعتقلين الذين ضربوا هذا السجان لمدة أربعة أيام في الزنازين وهم مقيدوا الأيدي فقط بعد حوالي الشهرين أعيدت لهم حاجياتهم لهم. تستخدم زيارات الأهل كوسيلة عقاب قاسية بحق هؤلاء الأطفال السجناء، فمثلاً محمد عبد الغني ممنوع من زيارة عائلته لمدة شهر، بسبب "انه كتب على الجدار بالغرفة في مكان الحلاقة) هنا مكان قص الشعر)، وأية مشكلة صغيرة تعاقب منع زيارة أهل.

تفتيش ونقل: يتعرض الأشبال لتفتيشات مفاجئة، حيث يتم العبث وتخريب حاجياتهم، ومصادرة بعضها مثل المناشف وشراشف السرير بحجة أنها ملونة، وتتم عملية التفتيش والمصادرة دون وجود ممثل المعتقل كما هو متعارف عليه في السجون المختلفة.

أما اثناء النقل من السجن لسجن آخر أو للمحكمة، يتم الإعتداء على أشبال من قبل "وحدة نخشون"، حيث يتعرضون للضرب والإهانات.

تعليم: توفر غدارة السجن حسب القانون مدرسين للأطفال المعتقلين، وفي حالة الأطفال الفلسطينيين المعتقلين بدأت حديثاً إدارة المعتقل بتوفير مدرسين من أصول عربية فلسطينية من مناطق فلسطين المحتلة عام 1948، ويتم حضورهم أحيانا بانتظام أسبوعياً، ولكن في الكثير من الأحيان فقط يوم واحد في الأسبوع. حيث يدرسون لغة عبرية وعربية. أما مواضيع مثل التاريخ، دين إسلامي، فهي ممنوعة، ولا يستطيع المدرس الذي يحضر تدريسها.

أما بالنسبة للتقدم لامتحان الثانوية العامة "التوجيهي"، فإن الإدارة تقدم الوعود ولكن تماطل في تنفيذها، فمثلا المعتقل فادي خماش يود استكمال دراسته و الإدارة منذ شهر 7 وحتى الآن تعد ولكن لا يوجد بوادر لهذا.

وقد سمحت الإدارة فقط للمعتقلين المحكومين بتقديم امتحانات توجيهي، أما المعتقلون غير المحكومين فلا يسمح لهم بتقديم التوجيهي.

الوضع الصحي: يفتقد القسم لطبيب دائم، وتمر فترة طويلة قبل حضور الطبيب، ومعظم الأحيان يتولى وضعهم الصحي الممرض الذي تقتصر وصفاته العلاجية على المهدآت، الظروف الصحية في المعتقل سيئة، ما يعرض الأطفال المعتقلين للأمراض خاصة الجلدية، حيث ينتشر مرض الاسكابيروس بشدة، وتكتفي الإدارة بعزل المعتقلين المصابين وغسل البطانيات فقط. أما الحالات الصعبة عادة تتركها ادارة عندما تصل محلة حرجة جدا، ثم تتصرف وتقدم لها العلاج مثل النقل للمستشفى.

ومن الحالات المرضية لدى الأطفال في سجن تلموند:

#	الإسم	وصف الحالة المرضية
1.	م.م	مصاب برجله
2.	م / القدس	رجله مكسورة وفي الجبس
3.	م.ق	مصاب بالصرع
4.	ر / مخيم بلاطة	مصاب برجله
5.	أ.ش	مصاب بيده